

منحة علماء المستقبل تتوسع بالحسابات المصرفية والجامعات الأهلية وسط تراجع الإنفاق ومخاوف جودة التعليم



الثلاثاء 4 أغسطس 2026 11:00 م

بحث حسن عبد الله محافظ البنك المركزي المصري وعبد العزيز قنصوة وزير التعليم العالي والبحث العلمي والقائم بأعمال وزير الثقافة بمقر البنك اليوم تطوير مبادرة منحة علماء المستقبل والاستعداد للعام الجامعي 2026-2027 بما يمهد لقبول دفعة جديدة من الطلاب المتفوقين المستحقين اجتماعيًا ضمن المرحلة الثانية من المبادرة

وربط الاجتماع توسيع المنحة بسياسة حكومية تعتمد بصورة متزايدة على الجامعات الأهلية والتمويل المصرفي والمساهمات المجتمعية لتغطية فرص تعليمية لا تستطيع أسر كثيرة تحمل تكلفتها بينما يظل السؤال الأساسي متعلقًا بحجم ما تتحمله الموازنة العامة نفسها لضمان حق التعليم العالي بدل تحويل الوصول إليه إلى مسار يحتاج منحةً واستثناءات وتمويلًا موازيًا

تمويل المنحة عبر القطاع المصرفي يعيد سؤال مسؤولية الدولة

وخلال الاجتماع استعرض الجانبان نتائج العام الجامعي 2025-2026 وما قدمته المبادرة للطلاب المتفوقين في المحافظات كما ناقشا توسيع نطاق الاستفادة داخل الجامعات الأهلية وأكد البنك المركزي أن دعم التعليم العالي والبحث العلمي يمثل محورًا للمسؤولية المجتمعية للقطاع المصرفي وأن المنحة تستهدف إعداد كوادر تلائم الاقتصاد المعرفي واحتياجات سوق العمل

وفي المقابل تكشف آلية التمويل المعلنة أن الدولة لا تعتمد على بند موازني منفرد ومستقر للمبادرة إذ خصصت حساب 7070 لدى البنوك المصرية لتلقي مساهمات القطاع الخاص والمؤسسات والأفراد إلى حين استكمال ترتيبات صندوق خاص بما يجعل جزءًا من تمويل فرص التعليم مرتبطًا بحجم المساهمات المتاحة خارج الإنفاق الحكومي المباشر

ومن زاوية التمويل يضع الاقتصادي إلهامي الميرغني هذا النموذج داخل سياق أوسع إذ كتب في ديسمبر 2025 أن وزن الإنفاق على التعليم من الناتج المحلي تراجع إلى نحو 1,5% في موازنة 2025-2026 بحسب حساباته رغم النصوص الدستورية الخاصة بالإنفاق على التعليم معتبرًا أن اتساع الديون يقلص الموارد المتاحة للخدمات التعليمية العامة

وبحسب الميرغني فإن المشكلة لا تتوقف عند حجم الأموال الاسمي المخصص للتعليم لأن انخفاض نصيب القطاع من إجمالي المصروفات يدفع الأسر إلى تحمل نفقات أكبر ويزيد الاعتماد على التعليم المدفوع وهو ما يمنح منحة علماء المستقبل أهمية للطلاب المقبولين لكنه لا يغير وحده اتجاه التمويل العام الذي ينتقده الخبير الاقتصادي

كذلك تعكس تصريحات حسن عبد الله استمرار البنك المركزي والقطاع المصرفي في لعب دور يتجاوز العمل النقدي والمصرفي إلى تمويل مبادرات تعليمية واجتماعية بينما أشاد المحافظ بدور الوزارة في إعداد خريجين لسوق العمل ومنه القطاع المصرفي وأشار إلى برنامج البكالوريوس في العلوم المصرفية الذي بدأ في عدد من كليات التجارة خلال العام الماضي

الاستحقاق الاجتماعي يوسع المنح لكنه لا يعالج كلفة التعليم

ومن ناحية أخرى حددت المبادرة منذ إنطلاقها أن الدعم يشمل المصروفات الدراسية والإقامة والإعاشة طوال سنوات الدراسة للطلاب الذين يستوفون الشروط مع استمرار الاستحقاق وفق الأداء الأكاديمي كما وجهت المنح إلى تخصصات متعددة وراعت التوزيع الجغرافي والطلاب وذوي الإعاقة ومحافظات الصعيد والمناطق الحدودية ضمن معايير معلنة لقبول والاستمرار

لكن توجيه الدعم إلى فئات محددة يعني أن المنحة تظل أداة انتقائية لمعالجة كلفة التعليم لدى شريحة من المتفوقين ولا تتحول إلى ضمان عام لكل طالب قادر أكاديميًا على الدراسة ولا سيما مع توسع الجامعات الأهلية ذات المصروفات واحتفاظ الجامعات الحكومية بمسارات وبرامج مدفوعة داخل منظومة يفترض أنها تؤدي وظيفة عامة

وفي هذا السياق كتب الخبير الاقتصادي عبد الخالق فاروق في دراساته عن تمويل التعليم أن الإنفاق العائلي الرسمي وغير الرسمي يمثل جزءًا كبيرًا من الكلفة التعليمية وأن أي سياسة جادة تحتاج إعادة ترتيب أولويات الإنفاق الحكومي لا الاكتفاء بنقل العبء إلى الأسر أو المجتمع وهو طرح يوضح حدود الاعتماد على المنح كحل منفرد

ومن ثم فإن إعلان وزارة التعليم العالي حرصها على استدامة منحة علماء المستقبل وتوسيع الشراكات مع مؤسسات الدولة يوفر بابًا إضافيًا لطلاب قد يحرمهم الدخل من الالتحاق بجامعات مرتفعة الكلفة لكنه يترك معيار العدالة مرتبطًا بعدد المنح المتاحة وشروطها بدل معالجة الفجوة الأصلية بين القدرة المالية للأسر وفرص الوصول إلى تعليم جامعي جيد

التوسع في الجامعات الأهلية يفتح ملف الجودة وتكافؤ الفرص

وعلى مستوى التوسع تضم منحة علماء المستقبل 32 جامعة أهلية وفق القوائم المنشورة للمبادرة وتغطي تخصصات من بينها الطب والهندسة والحاسبات والذكاء الاصطناعي والتمريض والطب البيطري والفنون والزراعة والسياحة والآثار وهو انتشار يمنح المنحة حضورًا جغرافيًا أكبر لكنه يربط نجاحها أيضًا بقدرة هذه الجامعات على توفير بنية تعليمية وتدريبية كافية

وتزداد أهمية هذا الشرط مع التوسع السريع في الجامعات غير الحكومية إذ حذر الدكتور محمد أبو الغار أستاذ طب النساء والتوليد بجامعة القاهرة سابقًا في يوليو 2026 من أن عددًا كبيرًا من كليات الطب الأهلية والخاصة لا يملك بنية تدريبية ومستشفيات جامعية وأعضاء هيئة تدريس بالقدر الذي يضمن تعليمًا إكلينيكيًا مناسبًا

ويخدم تحذير أبو الغار محور الجودة مباشرة لأن تمويل طالب متفوق لا يكفي إذا كانت المؤسسة التي تستقبله تفتقر إلى متطلبات التدريب أو تعتمد بصورة واسعة على انتداب أساتذة الجامعات الحكومية وهو ما يحول النقاش من عدد المنح فقط إلى نوعية التعليم الذي تشتريه هذه المنح ومدى خضوعه لرقابة أكاديمية مستقلة

وفي الوقت نفسه يؤكد البنك المركزي ووزارة التعليم العالي أن المبادرة تستهدف تكافؤ الفرص وتمكين الشباب والاستثمار في العنصر البشري وهي أهداف تمنح المشروع قيمة اجتماعية واضحة للطلاب المستفيدين غير أن قياس هذه الأهداف يظل مرتبطًا بإعلان أعداد المقبولين وتوزيعهم الجغرافي ونسب استمرارهم ومعدلات تخرجهم وحجم التمويل الفعلي من حساب 7070.

وأمام الاستعداد لقبول الدفعة الثانية تصبح القضية الأهم هي نشر بيانات قابلة للمراجعة عن المرحلة الأولى تشمل عدد المتقدمين والمقبولين والمنسحبين وكلفة الطالب ومصادر التمويل ونسب التوزيع بين المحافظات والتخصصات لأن غياب هذه التفاصيل يجعل الحديث الرسمي عن تكافؤ الفرص غير كاف للحكم على أثر المبادرة أو مقارنة نتائجها بحجم الاحتياج الحقيقي

وفي المحصلة تبقى منحة علماء المستقبل فرصة مهمة لمن يصل إليها لكنها لا تستطيع وحدها إغلاق فجوة صنعها سنوات من ارتفاع كلفة التعليم وتوسع المسارات المدفوعة وتراجع وزن الإنفاق العام وفق تقديرات خبراء مستقلين ولذلك فإن اختبار الحكومة الحقيقي يبدأ من ضمان تعليم جامعي جيد ومتاح باعتباره حقًا أصليًا لا فرصة استثنائية ممولة بالتبرعات